

جَزْءٌ فِيهِ:

كَشْفُ كَذِبِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُلَيفِيِّ

الشَّارِيِّ الصَّالِ

بِأَنَّ الْعَرْشَ تَحْتَهُ مَاءٌ، وَأَنَّ الْمَاءَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَهَذَا
مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي سُوفَ يُسَأَلُ عَنْهَا:
(وَقِفُوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُلُونَ) [الصَّافَاتُ: 24]، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُورِ

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَمِيِّ الْمَحدثِ

فَوزِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْاهْرَمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

جُزٌّ فِيهِ:

كَشْفُ كَذِبِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيفَيِّ
التَّسْعَارِيِّ الصَّالِلِ

بِأَنَّ الْعَرْشَ تَحْتَهُ مَا، وَأَنَّ الْمَاءَ قَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَهَذَا
مِنَ الْأُمُورِ الْغَنِيَّةِ الَّتِي سُوقَ بِمُسَأَّلَ عَنْهَا:
(وَقَوْهُمْ إِنَّهُمْ سَسْطُولُونَ) [الصَّافَات: 24]، وَالْوَلِيلُ فِي الْمُؤْرِ

جُرْحُوكُ الطَّبِيعِ مَحْفُوظَة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٧



مكتبة
أهْلُ الْحَدِيثِ

ملكة البحرين - قلاسي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جَزْءٌ فِيهِ؛

كَشْفُ كَذِبِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُلَيفِيِّ

الشَّارِيِّ الضَّالِّ

بِأَنَّ الْعَرْشَ تَحْتَهُ مَاءٌ، وَأَنَّ الْمَاءَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَهَذَا

مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي سُوفَ يُسَأَلُ عَنْهَا:

(وَقُفُوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُلُونَ) [الصَّافَاتُ: 24]، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُوْرِ

تألِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَامِ الْمُحَدِّثِ

فَوْزَرِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَمِيدِيِّ الْأَهْرَمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوْلَا تَعَسْرُ

الْمُقْدَمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عُمَرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأَحْزَاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدِيِّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدُعَةٍ، وَكُلُّ بِدُعَةٍ ضَلَالٌ، وَكُلُّ ضَلَالٌ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفِي أَهْمَيَّةً عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاظِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ، وَحِمَائِتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعَرَّضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

الناقلين لآحاديث رسول الله ﷺ، وبه يميز الصادق من الكاذب، والثقة من الضعيف، والضابط من غير الضابط.^(١)

قال الإمام علي بن المديني رحمه الله: (التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم).^(٢)

قلت: فنُعَد عِلْمَ عِلَّلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْمَّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفَهَا عَلَى الإطلاق؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَایَةٍ فِي الدِّقَّةِ وَالْأَهْمَىَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثقاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله في «الجامع» (ج ٢ ص ٢٩٤): (معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث). اهـ.

وقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢): (هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسبق، والجرح والتعديل). اهـ.

١) انظر: «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» للرافعي (ص ١٨).

٢) أثر صحيح.

آخر جه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣١٠)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٣٤) بإسناد صحيح.

قلتُ: وهذا العلم يُعدُّ من أَعْمَضِ أنواعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقَّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُمَا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلْلِ الْحَدِيثِ.^(٢٠)

قالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «شَرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢): (اعْلَمَ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهِينِ: أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةٌ رِجَالِهِ، وَثَقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةٌ هَذَا هَيْنُ: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءَ قَدْ دَوْنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةٌ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحٌ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث). اهـ.

وقالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحْمَةُ اللَّهِ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلْلِ الصَّغِيرِ» (ج٤ ص٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكَرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمُذَاكَرَةُ بِهِ، فَلَيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَاحْمَدَ بْنِ حَنْبِلٍ، وَابْنِ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا).

١) انظر: «النُّكَّتَ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج٢ ص٧١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوُرَيْكَاتِ (ص٨٣).

٢) وَمَعْرِفَةٌ مَنَاهِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِنَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلْلِ الْحَدِيثِ.

* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةً ذَلِكَ وَفَهْمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ

وَمَلَكَةٌ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ التَّالِقَـ .

قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَبْرِ رَحْمَةَ اللَّهِ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١): (وَهَذَا الْفَنُ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأنِ وَحُذَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجُعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالاطْلَاعُ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ عِيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ مِنْدَةَ رَحْمَةَ اللَّهِ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدْعُ عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَبْرِ رَحْمَةَ اللَّهِ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَئِمَّةُ هَذَا الشَّأنِ وَحُذَّاقِهِمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اسْتَكَنَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انْظُرْ: «شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: (دَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِّ: النَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقَيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعَرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَّهَا).

وَكَذِلَكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَاً وَعِلَّهَا، وَخَطَا الشُّيوُخُ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُّ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَتَقْرِي مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ الْجَوْزِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرُ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عَنْقَاءِ مَغْرِبٍ). ا.هـ.

(١) أَثْرٌ صَحِيفٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقْدِمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). يَأْسِنَادٌ صَحِيفٌ.

(٢) أَثْرٌ صَحِيفٌ.

أَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقْدِمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادٍ» (ج ٢ ص ٤١٧) وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٢ ص ٥٢) وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ١١). يَأْسِنَادٌ صَحِيفٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُوْصُوْعَاتِ» (ج ١ ص ٣١) : (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ أَلَّتِ الْحَالُ إِلَى خَلَفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيلٍ). اهـ.

فُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَذْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لِوَظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرُحُ لِظَفَرِهِ بِعِلَّةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ: (لَأَنَّ أَعْرِفَ عِلْمَةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيشًا لَيْسَتْ عِنْدِي). ^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعٍ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلْتَهَا.

فُلْتُ: لَأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِنْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) فُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت» (ج ٢ ص ٧١١): (مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف). اهـ.

قلت: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِئِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فقال الحافظ الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٣): (والحججة فيه عندنا: الحفظ، والفهم، والمعروفة لا غير). اهـ.

قلت: فالأمر هذا إذن يأتي بالمذكرة والحفظ، والبحث والتخرير، وملازمة أصحاب الحديث، والإطلاق الواسع على الأسانيد، والمداومة على قراءة مصنفات أهل الحديث.

قال العلامة المعلم رحمه الله في «مقدمة لقواعد المجموعة» (ص ٩): (القواعد المقررة في مصطلح الحديث، منها: ما يذكر فيه خلاف، ولا يحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتاب الحديث، والرجال والعلماء، مع حسن الفهم وصلاح النية). اهـ.

وقال الحافظ العلائي رحمه الله: (إن التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث، دون من لا اطلاع له على طريقه وخلفاً لها). (١) اهـ.

* وهذا الأمر الذي أشرت إليه من حيث اعتماد العلماء على أهل العلم؛ كمراجعة علمية... لأن هؤلاء كانوا أعلم بهذه العلم من غيرهم.

(١) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ
مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيُسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيُرُدُّونَ
غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاسْتَهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ حَمَلَ اللَّهُ فِي «شُرْحِ الْعَلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا
أَكْثَرُ الْحُفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُو
الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابِعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ
حِفْظُهُ، وَاسْتَهَرَتْ عَدَائُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيُّ وَنَحْوُهُ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرْدَاتِ
الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ
يَضْبِطُهُ). ا.هـ.

قُلْتُ: فَيُعَدُّ وَهُمُ الرَّاوِي وَمَا يُتَابِعُهُ مِنْ مَسَائلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَصَاصِيَا عُلُومِ الْحَدِيثِ،
الَّتِي شَغَلَتْ بَالَّنَقَادِ، وَنَجَدَ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا
فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعَلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنْوًا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنْ
الْوَهْمِ، وَالْخَطَإِ، وَالْخُلْطِ، وَصُنْفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاظِ وَلَا يَسْتَغْنِي
مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هُؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطَطِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلَطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا الصِّيَانَةَ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاوُكُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ،
لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الْضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةَ، وَهُمْ يُعْتَشُونَ فِي أَسَانِيدٍ مُخْتَلِفِي الأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلٍّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَائِيَّةَ تَامَّةً، وَإِحْاطَةً شَامِلَةً بِالْمُخْتَاطِينَ وَالْمُخْطَيِّنَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمُ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَائِيَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَّهَذِهِ الْمُسْكِلَةِ حَتَّى يَسَّنَى لَهُ اكْتِشافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ. (١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ضَعْفٌ حَدِيثٌ: «الْبَحْرُ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ».

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَيِّلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أُصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنْنَةِ النَّبُوَيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًا فِي الْبَحْثِ (٢) عَمَّا يُسْتَبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فَقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَّتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلَامُ فِي وَهِمِ الرِّوَايَةِ، وَدُخُولُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَةِ طَوِيلٌ مُشَعَّبٌ، وَضَرُورَةُ النَّقَادِ التَّتِيَّيْهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهُرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِي صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَسَرُّ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِلُونَ وَيُصَيِّبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرْشُدُ.

لأحدٍ كائناً من كان أن يعبد الله تعالى؛ إلا بما شرعة في دينه، ولذلك يحرم على المسلمين أن يتبعوا الأحاديث الضعيفة، أو الألفاظ الشاذة، أو المunkerة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «قاعدة جليلة» (ص ١٦٢) : (لا يجوز أن يعتمد في الشرعية على الأحاديث الضعيفة، التي ليست صحيحة ولا حسنة). اهـ.

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في «إرشاد الفحول» (ص ٤٨) :

(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يُبْتَهِ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِاجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٌ، وَإِنَّمَا يَبْتُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِدَائِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قلت: والتعبد لله تعالى بغير ما شرعته من أخطر الأمور على العبد؛ لما يجعله

يُحادِ الله تعالى، ورسوله ﷺ .^(١)

قال العلامة الشوكاني رحمه الله في «تيل الأوطار» (ج ١ ص ١٥) : (ما وقع التصریح - يعني: الحديث - بصحیته أو حسنه جاز العمل به، وما وقع التصریح بضعفه لم يجر العمل به، وما أطلقوه ولم يتکلموا عليه، ولا تکلم عليه غيرهم، لم يجر العمل به، إلا بعد البحث عن حاله إن كان الباحث أهلاً لذلك). اهـ.

(١) قلت: وهؤلاء المقلدة المتعصبة أكثرهم مقلدون لا يعرفون من الحديث إلا على أقوله، ولا يکادون يميزون بين «صحيحه» من «سقيمه»، ولا يعرفون جيده من رديه، ولا يعبتون بما يبلغهم منه أن يحتجوا به، والله المستعان.

* وعلى هذا خاتمة أهل التقليد في كل زمان ومكان، ليس لهم إلا آراء الرجال أصحاباً أم أخطئوا، إلا إن عذر العالم ليس عذراً لغيره إن تبيّن: الحق، أو بين له وقد وردت أقوال العلماء توكيدها الشيء، وتبيّن موقعتهم من تقليدهم، وأنهم تبرعوا من ذلك جملة، وهذا من كمال علمهم، وتفاهم حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها.

انظر: «هداية السلطان» للمعصومي (ص ١٩)، وكتابي «الجوهر الفريد» في نهي الأئمة الأربع عن التقليد.

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِينِ: «الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ»، {وَمَا يَنْطَقُ عَنِ الْهَوَى} * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النَّجْمُ: ٤-٣]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَتَّهُ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلَهُ تَعَالَى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [الْمَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتِ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَّلْتُ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَا تَخْذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمِ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [الْمَائِدَةُ: ٣]).

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضُعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَبَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُسْرِعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَماً رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أُصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهِرُ مِنْ خَلَالِهَا مَا تَعُودُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ

هَذَا الْعِلْمُ^(١)، وَالْتَّمَرُسُ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّنَا بِعَوْنَى وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُؤُزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَنْتَرِيُّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يَنْقُدُونَ الرِّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «الْبَحْرُ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ»، وَهُوَ مُنْكَرٌ فِي الْفَاظِهِ
وَأَسَانِيدِهِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

١) عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رض قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورِ» [الطُّورُ: ٦]؛ قَالَ: (بَحْرٌ تَحْتَ الْعَرْشِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (بَحْرٌ يَجْرِي تَحْتَ الْعَرْشِ).

أَثْرٌ مُنْكَرٌ، مُضطَرِّبٌ

أَخْرَاجُهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٤٢٥)، وَابْنُ قُتْبَيَةَ فِي «الْمَعَارِفِ» (ص ٩ و ١٠)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٤ ص ٤٦٢)،
وَالطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢١ ص ٥٧٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيوْخِ» (ج ١
ص ١٧٢ و ١٧٣)، وَفِي «الْعُلُوُّ لِلْعَلَى الْعَظِيمِ» (ج ١ ص ٦٢٦)، وَالبُسْتَيُّ فِي «تَفْسِيرِ
الْقُرْآنِ» (ص ٤٤٤)، وَ(ق / ٢١٧ / ط)، وَأَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي «الْعَرْشِ» (ج ١
ص ١٧٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَسُفْيَانَ الثُّوْرِيِّ، وَمَالِكَ بْنِ سُعِيرٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
مُوسَى، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ
عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رض بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فِيهِ بَادَأْمُ أَبُو صَالِحِ الْجُمَحِيُّ^(١)، مَوْلَى أُمٍّ
هَائِي بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

(١) وَهُوَ أَيْضًا: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَالإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ، لَا يَصِحُّ.

قال عنه أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بشفاعة»، وقال البخاري: «ضعيف»، وقال عبد الحق الإشبيلي: «ضعيف جداً»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال الجوزقاني: «متروك»، وكان يضعف في التفسير.^(١)

قال الحافظ ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (ج ٢ ص ٧١)؛ عن بادام أبي صالح: (عامة ما يرويه: تفسير، وما أقل ما له من المسنن، وفي ذلك التفسير مالم يتبعه عليه أهل التفسير، ولم أعلم أحداً من المتقىدين رضيه).

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ج ٩ ص ١٩٢): (بادام، بـ«الذال» المعجمة، ويقال: آخره: «نون»، أبو صالح مولى أم هانئ: ضعيف، يرسّل، من الثالثة). وقد ذكر الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ١ ص ٢٩٦)؛ عن إسماعيل بن أبي خالد، أنه قال: (كان أبو صالح: يكذب، فما سأله عن شيء: إلا فسره لي!). وأورده ابن أبي زمين في «تفسير القرآن» (ج ٤ ص ٢٩٤).

وأورد السيوطي في «الدر المنشور» (ج ١٣ ص ٦٩٨)، وعزاه، إلى سعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

قال الحافظ ابن المحب المقدسي في «صفات رب العالمين» (ج ١ ص ٢٠٨): (أبو صالح مولى أم هانئ، عن علي بن أبي طالب: مُنقطع).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ١٩٦)، و«الضعفاء للعقيلي» (ج ١ ص ١٦٥)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ٤٣٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٢٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» له (ج ٩ ص ٣٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (ج ٢ ص ٣٤٦)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ١ ص ١٣٥).

وَذَكَرَ الْمُفَسِّرُ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي «الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزِ» (ج ٨ ص ٨٨).
 وَكَذَا: الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٣ ص ٢٢٨)؛ أَنَّ الْجُمْهُورَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، قَالُوا: عَلَىٰ أَنَّهُ: بَحْرُ الدُّنْيَا.
 ثُمَّ عَلَّقَ الْمُفَسِّرُ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي «الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزِ» (ج ٨ ص ٨٨)؛ بِقَوْلِهِ: (وَيُؤَيْدُ ذَلِكَ، قَوْلُهُ تَعَالَى: 《وَإِذَا الْبِحَارُ سُجْرَتْ》 [التَّكْوِينُ: ٦]).
 وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْمِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٢٢٦): (قَوْلُهُ تَعَالَى: 《وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورِ》؛ كَلِمَةُ «الْبَحْرِ»: قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبَحْرُ الَّذِي عَلَيْهِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: 《وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ》 [هُودٌ: ٧]، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْبَحْرُ الَّذِي فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ الْمُشَاهَدُ الْمَعْلُومُ الَّذِي فِيهِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُبَهِّرُ الْعُقُولَ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ بَحْرُ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ «الْأَلْ»، فِي الْبَحْرِ لِلْعَهْدِ الْذَّهْنِيِّ، يَعْنِي: الْبَحْرُ الْمَعْهُودُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ، فَأَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ، مِنْ أَسْمَائِهِ، وَأَمْوَاجِهِ، وَغَيْرِ هَذَا مِمَّا نَعْلَمُهُ، وَمَا لَا نَعْلَمُهُ). اهـ.

* وَرَوَاهُ ابْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: ثنا مِهْرَانُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: 《وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورِ》 [الطُّورُ: ٦]؛ قَالَ: (بَحْرٌ فِي السَّمَاءِ تَحْتَ الْعَرْشِ).

أَنْهُ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ» (ج ٢٧ ص ١٢).

قلتُ: وَهَذَا سَنَدُ مُنْكَرٍ، وَلَهُ ثَلَاثٌ عِلْلَةٌ:

الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ حَيَّانَ الرَّازِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.^(١)

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج ٢ ص ٥٨)؛ عن ابن حميد الراري:

(يأتي بمناكيير كثيرة). وَهَذِهِ مِنْهَا.

وقال الحافظ الذهبي في «العتبر» (ج ١ ص ٣٥٦): (لَا يُحْتَجُ بِهِ).

الثانية: مهران بن أبي عمر العطار، له أوهام، سيء الحفظ، لَا يُحْتَجُ بِهِ، وَهَذِهِ

مِنْهَا.^(٢)

الثالثة: أبو صالح مولى أم هاني، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ يُضَعِّفُ فِي التَّفَسِيرِ.^(٣)

وقد ذكر الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ١ ص ٢٩٦)؛ عن إسماعيل بن

أبي خالد، أنه قال: (كان أبو صالح يكذب، فما سأله عن شيء؛ إلا فسره لي!).

* ورواه مهران، عن سفيان، عن أبي ثابت، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رَوَاهُ مُحَمَّدٌ*

قال: في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُور﴾ [الطور: ٦]؛ قال: (بحر تحت العرش).

آخر مُنْكَرٌ

آخر جه الطبرى في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (ج ٢٧ ص ١٢).

هكذا: عن ابن عمرو، وَهُوَ خاطئ.

* وهذا من الأضطراب في هذا الآخر، وهذا التخلط من الليث بن أبي سليم.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ١٥٧١)، و«المعني في الصعفاء للذهبى» (ج ٢ ص ٥٧٣).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ١٨٥٠).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ١٩٦).

* ولَيْثُ بْنُ أَبِي سَلَيْمٍ، اخْتَلطَ حِدَّاً، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ، فَرَكَ.^(١)

* وَمَهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَطَّارُ، لَهُ أَوْهَامٌ، سَيِّئُ الْحَفْظُ^(٢)، لَا يُحْتَجُ بِهِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.
فَهُوَ: أَثْرٌ مُنْكَرٌ.

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْيُودُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورِ﴾ [الطُّورُ: ٦]؛ قَالَ:
(بَحْرٌ تَحْتَ الْعَرْشِ).

أَثْرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ» (ج ٢٧ ص ١٢).

هَكَذَا: رُوِيَ مِنْ قَوْلِ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى أُمّ هَانِيَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ،
وَهُوَ خَطَأٌ.

وَالْحَدِيثُ: مَعْرُوفٌ مِنْ قَوْلِ عَلَيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

* وَالْخَطَأُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةِ الْأَسْدِيِّ، وَهُوَ شِيخُ الطَّبَرِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا

يُحْتَجُ بِهِ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجِمَةً.^(٣)

وَتَابَعَ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَارَةَ: سُفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

(١) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهَذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٥٢٩)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ١٧٩)، وَ«الْكَاشِفَ» لِهُ (ج ٣ ص ١٣).

(٢) انظر: «تَقْرِيبُ التَّهَذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٨٥٠).

(٣) انظر: «الْتَّعْلِيقَ عَلَى نَفْسِيْرِ الطَّبَرِيِّ» لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرِ (ج ٢ ص ٢٢٧).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الْطُّورُ: ٦]؛ قَالَ: (بَحْرٌ تَحْتَ الْعَرْشِ).

أَثْرٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ حَاطِئٌ مِنْهُ، بِعَدَمِ ذِكْرِهِ عَلَيْهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْإِسْنَادِ.

فَمَرَّةً: يُرَوَى عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

فَهُوَ: أَثْرٌ مُضطَرِّبٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

* وَأَبُو صَالِحٍ، لَا يُحْتَجُ بِهِ فِي التَّفْسِيرِ. ^(١)

فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٧ ص ١٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى.

* كِلَاهُمَا: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الْطُّورُ: ٦]؛ قَالَ: (بَحْرٌ تَحْتَ الْعَرْشِ).

هَكَذَا: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَوْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ غَلَطٌ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرِ (ج ٢ ص ١٩٦).

وَكَذَا: وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: عُيْنِدُ اللَّهُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَوْلَهُ.

* وَهَذَا مِنَ الاضطرابِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْأَثْرِ.

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ ظَهَيرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ طَهِيفَةٌ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ» [الْطُّورُ: ٦]؛ قَالَ: (الْبَحْرُ: بَحْرُ السَّمَاءِ، الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ: الْمَحْبُوسُ عَنِ الْعِبَادِ).

أَثْرٌ وَاهٍ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ فِي «الْعَرْشِ» (ص ٤٤٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُ وَاهٍ، فِيهِ الْحَكَمُ بْنُ ظَهَيرٍ الْفَزَارِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، رُمِيَّ بِالرَّفْضِ،

وَاتَّهَمَهُ الْحَافِظُ أَبْنُ مَعِينٍ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٣٤٤): (قَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرْكُوهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٣ ص ١٤٩): (وَاهٍ).

* وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ السُّدِّيِّ، يَهُمُّ، وَيُخَالِفُ. ^(٢)

* وَيُضَعَّفُ فِي التَّفْسِيرِ فِيمَا خَالَفَ الثَّقَاتَ، الْأَثْبَاتَ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ١٨٥): (لَيْنُ الْحَدِيثِ).

* وَأَخْرَجَهُ الشَّعْلَيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُرِّ، أَخْبَرَنِي جُوَيْرٌ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ،

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٩٨)، وَ«الْمُعْنَى فِي الْضُّعَفَاءِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٣).

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٤٦).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٨٢٤)، وَ«الْضُّعَفَاءِ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١٠٢).

عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: فِي: «الْبَحْرِ الْمَسْجُورِ»: (هُوَ بَحْرٌ تَحْتَ الْعَرْشِ، غَمْرُهُ؛ كَمَا بَيْنَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، إِلَى سَبْعِ أَرْضَينَ، وَهُوَ مَاءٌ غَلِظٌ، يُقَالُ لَهُ: بَحْرُ الْحَيَّانِ، يُمْطِرُ الْعِبَادَ بَعْدَ النَّفَخَةِ الْأُولَى أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَيَنْبُتُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ).

أَنْهُ مُنْكَرٌ

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبَغْوَيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٧ ص ٣٨٦).
وَأَوْرَدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «زَادِ الْمَسِيرِ» (ج ٧ ص ٢١٦)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١٧ ص ٣٨٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ جُوَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا يُسْنِدُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنْ صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.^(١)

* فَلَا يُحْتَجُ بِهِ فِي التَّقْسِيرِ هُنَّا، لِمُخَالَفَتِهِ لِلْأُصُولِ.

وَهَذَا الْأَثْرُ مُضْطَرِبٌ فِي أَسَانِيدِهِ، لَا تَصْحُ كُلُّهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٥٤٠)؛ عَنْ جُوَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ فِي «الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٥٤٠): (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحَ وَحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ٢١٧)؛ عَنْ

جُوَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ: (يَرْوِي عَنِ الصَّحَّاكِ، أَشْيَاءَ مَقْلُوبَةً). وَهَذِهِ مِنْهَا.

* أَيْضًا هَذَا الْأَثْرُ فِي إِسْنَادِهِ، مَا لَا يُعْرَفُ.

(٣) انْظُرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٩٠)، وَ«الْكَامِلُ فِي الصُّعْقَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٢ ص ١٢٢).

وَأَخْرَجَ الشَّعْلَيْيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُسْرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ، وَهُوَ فِي «تَفْسِيرِ» مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ (ج ٤ ص ٤٣).

هَكَذَا: رُوِيَ عَنِ النَّزَالِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.
وَهَذَا مِنَ الاضطِرَابِ، وَالاخْتِلَافِ.

* وَالْأَثُرُ: مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَا يَصْحُ أَيْضًا.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِشْرٍ الْأَزْدِيُّ، كَذَبُوهُ. ^(١)
قَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «الْكَاسِفِ» (ج ٢ ص ٢٩٠): «مَتْرُوكٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الْضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٦٧٥): «هَالِكٌ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١١٨): «هَالِكٌ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٤١): «كَذَّابٌ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّهْبَيُّ فِي «السَّيِّرِ» (ج ٧ ص ٢٠١): «صَعْفَهُ بَيْنُ، أَجْمَعُوا عَلَىٰ تَرْكِهِ».

٢) وَعَنْ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُور﴾ [الْطُّورُ: ٦]؛
قَالَ: (بَحْرٌ دُونَ الْعَرْشِ).

أَئِرْ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٨٣٣).

آخر جهه إسحاق البستي في «تفسير القرآن» (ص ٤٤٦)، و(ق / ٢١٨ / ط)، وأبن المحب المقدس في «صفات رب العالمين» (ج ١ ص ٢٠٨) من طريق سهل بن حماد أبي عتاب، نا أبو مكين قال: سمعت عكرمة به.

قلت: وهذا سندٌ منكرٌ، فيه نوح بن ربيعة أبو مكين الأنصاري؛ يتفرّد ويُغرب، ولله أوهام^(١)، وهذا منها.

قال الحافظ ابن حبان في «الثقة» (ج ٧ ص ٥٤١): «نوح بن ربيعة: أبو مكين، يروي عن نافع، وأبي صالح: وكان يخطئ». [٦]

(٣) وعن الربيع بن أنسٍ حملة قال: في قوله تعالى: «وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورِ» [الطور: ٦]؛ قال: (هُوَ الْمَاءُ الْأَعْلَى، الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ).

آخر جهه أبو الشّيخ في «العظمة» (ج ٢ ص ٦٣٤)، و(ق / ٤٣ / ط) من طريق أحمـد بن عبد الرحمن السعدي، حدثنا عبد الله بن أبي جعفر الرازـي، عن أبيه، عن الربيع بن أنس البكري به.

قلت: وهذا سندٌ منكرٌ، والله علـتان:

الأولى: عبد الله بن أبي جعفر الرـازي، له أوهام^(٢)، وهذا منها.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٣ ص ٧٤٩)، و«الثقة» لابن حبان (ج ٧ ص ٥٤١)، و«المعني» في الضعفاء للذهبي (ج ٢ ص ٧٠٢)، و«ميزان الإعـتدال» له (ج ٤ ص ٢٧٧)، و«ترتيب ثقات ابن حبان للهـشمي» (ج ٩ ص ٢٤٤).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٦ ص ٥٨٦)، و«تقريب التهذيب» له (ج ٢ ص ٨٦٣)، و«الكمـل في الضعفاء» لابن عـدي (ج ٤ ص ٢١٦).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٣٣٤)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٣٣٥)؛ ثُمَّ قَالَ: (يُعْتَبِرُ حَدِيثُهُ، مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ).

* وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ السَّاجِيُّ: «فِيهِ ضَعْفٌ».^(١)

الثَّانِيَةُ: أَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، لَا يُحْتَاجُ بِهِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (ج ١ ص ٢٧٧): «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوْحِينَ» (ج ٢ ص ١٢٠): (كَانَ يَنْفَرَدُ عَنِ الْمَشَاهِيرِ، بِالْمَنَاكِيرِ).

وَأَوْرَادُهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٢٤٠)، وَالسُّيوْطِيُّ فِي «الدُّرُّ الْمُنْثُرِ» (ج ١٣ ص ٦٩٧).

٤) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رض قَالَ: (مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الْقُصُوْى، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ خَمْسُ مِائَةٍ سَنَةٍ، وَمَا بَيْنَ الْكُرْسِيِّ، وَالْمَاءِ: خَمْسُ مِائَةٍ سَنَةٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَحْفَنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ، مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ).

أَنْرُ مُنْكِرُ

(٢) انْظُرْ: «إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْلَطَيِّ (ج ٧ ص ٢٩٠).

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٢١٢٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِهُ (ج ١٥ ص ١٧٠)، وَ«تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٢ ص ٤٦٦)، وَ«الْعَلَلَ وَمَعْرِفَةَ الرِّجَالِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ١٣٣).

أَخْرَجَهُ الْلَّالَكَائِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (٦٥٩)، وَابْنُ قُدَامَةَ فِي «إِثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ» (ص ١٠٤)، وَالْذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوِّ لِلْعَالَىِ الْعَظِيمِ» (ج ١ ص ٦٢) مِنْ طَرِيقِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْوَلِيدِ، نَا أَبِي، نَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِتَّيْبَةَ بِهِ، وَلَفْظُ: «الْقُصُوْيِّ»، فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرِ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(١)
 قَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ السَّنَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلَيٍّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو رُزْعَةَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ».^(٢)
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ٤ ص ٤٢): (الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ:
 ضَعِيفٌ).

وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ خَرِيمَةَ فِي «الْتَّوْحِيدِ» (١٤٩)، وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٢٠٢)، وَابْنُ أَبِي زَمَنِيَّنَ فِي «أَصْبُولِ السُّنْنَةِ» (٣٩)، وَأَبُو عُمَرِ الْطَّلَمَنْكِيُّ فِي «الْوُصُولِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْبُولِ» (ج ١ ص ٦١٧)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَىِ بِشْرِ الْمَرِيسِيِّ» (ص ٧٣ و ٩٠ و ١٠٥)، وَفِي «الرَّدِّ عَلَىِ الْجَهْمِيَّةِ» (٨١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «الْعَظَمَةِ»

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزَيِّ (ج ٦ ص ٧٣).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزَيِّ (ج ٦ ص ٧٣ و ٧٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرِ (ج ٣ ص ١٤٥)، وَ«السُّنْنَةِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكَيْنَ» لِلنَّسَائِيِّ (١٥٧)، وَ«الْمَجْرُورِحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِيَانَ (ج ١ ص ٢٣٧)، وَ«الْجَرْحُ وَالْتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٢٩)، وَ«السُّؤَالَاتِ لِلْأَجْرِيِّ» (٧٤١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٢)، وَ«السُّنْنَةِ» لِلدَّارِقَطْنِيِّ (ج ٤ ص ٤٢).

(ج ٢ ص ٦٨٨)، وَالْهَمْدَانِيُّ فِي «فُتْيَا فِي الاعْتِقَادِ» (ص ٧٧)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْعَسَّالُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ١ ص ٦١٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ» (٨٥١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمَهِيدِ» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَالْدَّهَبِيُّ فِي «الْعُلوُّ لِلْعَالَىِ الْعَظِيمِ» (ج ١ ص ٤١٧) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرْ بْنِ حُبَيْشِ الْأَسْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالَّتِي تَلِيهَا: خَمْسِمِائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسِمِائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ السَّابِعَةِ، وَالْكُرْسِيِّ خَمْسِمِائَةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ، وَالْمَاءِ خَمْسِمِائَةٌ عَامٌ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْكُرْسِيِّ، وَيَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ).

أَثْرٌ مُمْكِنٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلْتَانٌ:

الْأُولَى: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ سَاءَ حِفْظُهُ لَمَّا كَبَرَ، فَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أَحْيَانًا.^(١)
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ص ٢٦٩) عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: «وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْدَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ١٨٩): (حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: إِمَامٌ ثَقَةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَغَرَائِبٌ، وَغَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَوَاهُ فِي «السُّنْنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣): (وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا أَنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ؛ فَالْحَفَاظُ لَا يَحْتَجُونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ).

(١) وَانْظُرْ: «مِيزَانَ الاعْتِدَالِ» لِلْدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٩٠)، وَ«الْمُغْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ١١).

وقال الإمام أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِيلٍ رَحْمَةُ اللَّهِ: (كَانَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ يُخْطِئُ، وَخَطَا كَثِيرًا).^(١)
وقال الحافظ البهقي في «الخلافيات» (ج ٢ ص ٥٠)، عن حماد بن سلمة: (لَمَّا
طَعَنَ^(٢) فِي السِّنْ سَاءَ حِفْظُهُ، فَلِذِلِكَ تَرَكَ الْبُخَارِيَّ الْإِحْتِجاجَ بِحَدِيثِهِ... فَالْأَحْتِجاجُ
لِمَنْ رَاقَبَ اللَّهَ أَنْ لَا يَحْتَاجَ بِمَا يَحْدُو فِي أَحَادِيثِهِ، مِمَّا يُخَالِفُ الثُّقَاتَ).

قلت: وهذا ينطبق على هذه الرواية التي تكلمنا عليها.

وقال الحافظ البهقي في «الخلافيات» (ج ٤ ص ٢١٠): (سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ
عُمُرِهِ، فَالْحُفَاظُ: لَا يَحْتَجُونَ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ).
قلت: فَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، الرَّاوِي: لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ غَيْرُ مُحْتَاجٍ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ،
لِمُخَالَفَتِهِ: لِلثُّقَاتِ الْحُفَاظِ.

قلت: وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ؛
إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهِمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِمَا.

قال الإمام مسلم في «التمييز» (ص ٢١٨): (وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُعَدُّ عِنْدَهُمْ إِذَا
حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ، - كَحَدِيثِهِ هَذَا: وَأَشْبَاهِهِ - ... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا).
وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي في «المُتَّخِبُ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ١٧٦):
(وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَاظُ الْحَدِيثِ؛ الشَّاذُ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يُشَذُّ بِذِلِكَ شَيْخٌ، ثِقَةٌ
كَانَ، أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ).

(١) آخر جهه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ٢ ص ٣٨٥)؛ روایة: مُحَمَّدٌ بْنٌ يَحْمَى النَّسِائِبُورِيُّ.

(٢) يعني: كبر في السن.

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوْويُّ فِي «المَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤٠٨): (وَقَدْ عُلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ مَا خَالَفَ الثَّقَاتَ: كَانَ حِدِيثُهُ، شَاذًا، مَرْدُودًا).

وَالثَّانِيَةُ: عَاصِمٌ بْنُ أَبِي النَّجُودِ الْأَسْدِيُّ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا؛ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ كَلَامٌ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ^(١)، فَهُوَ لَا يَقُولُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا مَا وَافَقَ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٢٠) عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: (وَكَانَ ثَقَةً، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا فِي حِدِيثِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفيَانَ: (فِي حِدِيثِهِ اضْطِرَابٌ).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عُلَيَّةَ: (سَيِّئُ الْحِفْظِ).^(٣)

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٤): (مَحَلُّهُ عِنْدِي مَحْلُ الصَّدِيقِ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَاكَ الْحَافِظِ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَّرِّي (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦ ص ٤٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٧١)، وَ«تَارِيخُ دِمْشَقَ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ج ٢٥ ص ٢٢٤ و ٢٣٩).

(٢) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخْرَاجُهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٢٥ ص ٢٢٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدَكْرُهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٧)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٢).

(١) أَثْرٌ صَحِيحٌ.

آخْرَاجُهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣٤١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَدَكْرُهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٣ ص ٤٧٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حِرَاشٍ: (فِي حَدِيثِهِ نُكْرَةٌ).^(١)
 وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَقِيلِيُّ: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا سُوءُ الْحَفْظِ).^(٢)
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: (فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ).^(٣)
 وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ فِي «الْتَّقْرِيبِ» (ص ٤٧١): (صَدُوقٌ: لَهُ أَوْهَامٌ).
 * وَسُئِلَ: رُهْيُورُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، فَقَالَ: (مُضْطَرِبٌ).^(٤)
 وَقَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٥): (صَدُوقٌ: يَهِمُ).
 * وَرَوَاهُ الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ.
 وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى الْمَسْعُودِيِّ:

فَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، وَهَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ عَاصِمٍ،
 عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ تَبَلِّغُهُ قَالَ: (إِنَّ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَسِيرَةً

(٢) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أُخْرَاجُهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكْرُهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).
 (٣) أَكْثَرُ صَحِيحٌ.

أُخْرَاجُهُ أَبْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقِ» (ج ٢٥ ص ٢٣٩).
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكْرُهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٣ ص ٤٧٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٢٧٣).
 (٤) انْظُرْ: «السُّوَالَاتِ» لِلْبُرْقَانِيِّ (٣٣٨).

(٥) انْظُرْ: «الْعِلَلُ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ»؛ رِوَايَةُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٦).

خمس مائة عام، وما بين كل سمائين مسيرة خمس مائة عام، ونضد^(١) كل سماء يعني: غلظة - خمس مائة عام، وما بين السماء السابعة، وبين الكرسي مسيرة خمس مائة عام، وما بين الكرسي إلى الماء مسيرة خمس مائة عام، والعرش فوق الماء، والله تبارك وتعالى فوق العرش، لا يخفى عليه من أعمالكم شيء^(٢).

أَكْرَمُ مُنْكَرٍ

آخر جهه ابن خزيمة في «التوحيد» (٥٩٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (ج ٢ ص ٥٦٥ و ٥٦٦).

قلت: وهذا سنه منكر، فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي، وقد احتلطاً، ويهُم كثيراً، وأحاديثه: مضطربة، لا يُحتج بها، وهذه منها.^(٣)
وقد ذكر الحافظ أبو زرعة في «السؤالات» للبرذعي (ص ١٥١)؛ أن أحاديث المسعودي، مضطربة، ويهُم: كثيراً في الحديث.

قال الإمام يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (ج ٢ ص ٦٥٥):
(المسعودي: مضطرب الحديث، وتغير بآخرة).

(١) النضد: هو بالتحريك، السرير الذي تضد عليه الثواب؛ أي: يجعل بعضها فوق بعض.
* وهو أيضاً مئاع البيت المنضود.

انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ج ٥ ص ٧١).

(٢) انظر: «التاريخ» للدوري (ج ١ ص ٢٦٥)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (ج ١١ ص ٤٨٤)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٧١٨)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ٢٥١)، و«تهذيب الكمال» للزمي (ج ١٧ ص ٢١٩)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (ج ٩ ص ٤٨٢)، و«المجروحين من المحدثين» لابن جبان (ج ٢ ص ٤٨)، و«الضعفاء» للعفيفي (ج ٣ ص ٤٠٩).

وقال الحافظ العقيلي في «الضعفاء» (ج ٣ ص ٤٠٩): (تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ).

وقال الإمام ابن معين في «التاريخ» (ج ١ ص ٢٦٥): (الْمَسْعُودِيُّ ثَقَةٌ: وَلَكِنَّهُ يَعْلَمُ إِذَا حَدَثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ).

وقال الحافظ أبو داود في «السؤالات» للأجري: (كَانَ الْمَسْعُودِيُّ: يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ).

وقال الحافظ ابن حبان في «المجرروجين» (ج ٢ ص ٤٨): (وَكَانَ الْمَسْعُودِيُّ صَدُوقًا؛ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ اخْتِلَاطًا شَدِيدًا).

وقال الحافظ ابن المديني: (الْمَسْعُودِيُّ ثَقَةٌ، وَقَدْ كَانَ يَعْلَمُ فِيمَا رَوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ).^(١)

* فالمسعودي فيما يرويه عن عاصم بن أبي النجود، فليس بشيء.

* ورواه يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وايل، وزر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رض قال: (مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَسِيرَةً خَمْسِمِائَةً عَامٍ، وَمَا بَيْنَ كُلَّ سَمَاءٍ وَأَرْضٍ خَمْسِمِائَةً عَامٍ، وَمَا بَيْنَ كُلَّ سَمَاءٍ وَأَرْضٍ - يَعْنِي: غِلَظَهُمَا - مَسِيرَةً خَمْسِمِائَةً عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ مَسِيرَةً خَمْسِمِائَةً عَامٍ، وَمَا بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مَسِيرَةً خَمْسِمِائَةً عَامٍ، وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ).

(١) أَكْثَرُ صَحِيحٍ.

آخر جهه الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ١١ ص ٤٨٤).

وإسناده صحيح.

وأورده ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ج ٧ ص ٧١٨).

أثُرٌ مُنْكَرٌ

آخر جهه أبو الشّيخ في «الْعَظَمَةِ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ كَسَايِقِهِ، مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ، وَهُوَ

مُخْتَلِطٌ^(١)، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

* وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ: أَحَادِيثَ مُخْتَلِطَةٍ، وَهَذِهِ مِنْهَا.^(٢)

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَخْلِيطِ الْمَسْعُودِيِّ فِي هَذَا الْأَثْرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ج ٣٠ ص ٥٠); أَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ فِي الْإِخْتِلَاطِ.

فَهُوَ: أَثُرٌ مُنْكَرٌ، مُضطَرِّبٌ.

قال الحافظ ابن سعيد في «الطبقات الكبرى» (ج ٨ ص ٤٨٦): (اختلط في آخر عُمره).

وَآخَرَ جهه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ٩ ص ٢٢٨) من طريق هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدللة، عن المسيب بن رافع، عن وائل بن ربيعة،

(١) انظر: «العبر في خبر من عبر» للذهبي (ج ١ ص ٢٩٩)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص ٤١٣)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٧ ص ٧١٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للزمي (ج ١٧ ص ٢١٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (ج ٧ ص ٩٣)، و«المعني في الصعفاء» له (ج ٢ ص ٣٨٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٦ ص ٢١٠)، و«تقريب التهذيب» له (ج ٢ ص ١٠٤٢)، و«السؤالات» للميموني (ص ١٦٧ و ٢٠٥)، و«السؤالات» للبرذعي (ص ١٥١)، و«السؤالات» للاجري (ص ٩٦)، و«السؤالات» لسلمي (ص ٩٩)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعيد (ج ٨ ص ٤٨٩)، و«معرفة النّقات» للعجلاني (ج ٢ ص ٤٤٥).

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَسِيرَةُ خَمْسِمائَةٍ عَامٍ). هَكَذَا: مُخْتَصِرًا.

أَنْزَلَ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهُوَ مُخْتَلِطٌ^(١)، وَقَدْ خَلَطَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَخَالَفَ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٨٩): (إِمامٌ ثَقَةٌ: لَهُ أَوْهَامٌ وَغَرَائِبٌ، وَغَيْرُهُ أَثَبَتُ مِنْهُ).

وَالْأَنْزَلَ: يُعْرَفُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زَرْبِنْ حُبِيشٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

* وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ، يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَيَهُمُ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)

* وَوَائِلُ بْنُ رَبِيعَةَ، هُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُعْرَفُ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»

(ج ٨ ص ١٧٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٣)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

فَهُوَ: مَاجْهُولٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٩٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

وَذَكَرَهُ الْعِجْلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (ج ٢ ص ٣٣٩)؛ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قُلْتُ: وَالْإِسْنَادُ فِيهِ خَلْطٌ بِذِكْرِهِ: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ

الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«الْكَافِشَ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٥٠).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٨٠٨)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٧).

* والأثر: يُعرف عن عاصم بن بهلة، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود.
 * ورواه أحمد بن عبد الجبار، عن يوسف بن بكيه، عن المسعودي، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود عليه السلام قال: (ما بين السماء إلى الأرض مسيرة خمسينيات عام، ثم ما بين كل سماءين مسيرة خمسينيات عام، وغاظ كل سماء مسيرة خمسينيات عام، ثم ما بين السماء السابعة، وبين الكرسي مسيرة خمسينيات عام، وما بين الكرسي، وبين الماء خمسينيات عام، والكرسي فوق الماء، والله فوق العرش، ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم).

أثر منكر

آخر جه البهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٢).
 وهذا الاختلاف الذي وقع في هذا الأثر: هو من تخليط عبد الرحمن المسعودي.

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (ج ٢ ص ٥٧٤); عن عبد الرحمن المسعودي: (أحد الأئمة الكبار: سيء الحفظ).

* والمسعودي، مختلط، لا يحتاج به. ^(١)

* ورواه حفص بن سليمان القارئ، عن عاصم بن بهلة، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود عليه السلام قال: (ما بين السماء والأرض مسيرة خمسينيات عام، وما بين كل

(١) انظر: «المختلطين» للعلائي (ص ٧٢)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص ٤١٣)، و«الكتاب التبريات في معروفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيا (ص ٢٨٢)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (ج ١ ص ١٩٧)، و«الاعتباط بمن رمي من الرواية بالاختلط» لسبط ابن العجمي (ص ٢٠٥).

سَمَاءِينِ مَسِيرَةُ خَمْسِيَّةٍ عَامٍ، وَبُصْرٌ كُلُّ سَمَاءٍ خَمْسِيَّةٍ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَبَيْنَ الْعَرْشِ خَمْسِيَّةٍ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ الْعَرْشِ وَبَيْنَ الْمَاءِ خَمْسِيَّةٍ عَامٍ، وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَبِكُلِّ مَكَانٍ، وَلَا يَحْفَنِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ، وَلَا يَعْزِبُ عَلَيْهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ).

أَنْرُ مُنْكَرُ

آخر جهه الخطيب في «موضع أوهام الجمع والتفريق» (ج ٢ ص ٤٧).
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ وَاهٍ، فِيهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسْدِيُّ الْقَارِئُ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)
 قال الحافظ الداهري في «العتبر» (ج ١ ص ٢١٣): (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، حُجَّةٌ فِي الْقِرَاءَةِ).

وقال الحافظ ابن حجر في «نصب الرأية» (ج ٢ ص ١٣٦): (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ).
 * وَحَفْصُ الْأَسْدِيُّ، حَلَطَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ أَبِي وَائِلٍ فِي الْإِسْنَادِ، وَالْإِسْنَادُ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.
 وَذَكْرُهُ الْهَيْشَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ٨٦)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الطَّبرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَرِجَالُهُ، رِجَالُ الصَّحِيحِ». * وَصَحَّحَهُ: ابْنُ الْقَيْمِ فِي «مُختَصِّرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٢١٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» لـالمزي (ج ٧ ص ١٠ و ١١)، وـ«ميزان الإعتدال» للذهبي (ج ١ ص ٥٥٨)، وـ«الكافش» له (ج ١ ص ٣٤١)، وـ«تقرير التهذيب» لابن حجر (ج ١ ص ٣٨٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ الْقَيْمِ فِي «اجْتِمَاعِ الْجُيُوشِ» (ص ٢٥٤): «وَذَكَرَ سُعِيدُ بْنُ دَاوْدَ»
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَصَحَّحَهُ: الْحَافِظُ الذَّهَنِيُّ فِي «الْعُلُوُّ لِلْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» (ج ١ ص ٦١٧).
* وَكُلُّ ذَلِكَ: فِيهِ نَظَرٌ، لِنَكَارَةِ الْفَاظِ الْأَثَرِ، وَاضْطِرَابٌ أَسَانِيدِهِ، لِذَلِكَ: فَلَا يُحْتَجُ
بِهِ فِي الْأُمُورِ الْعَيْنِيَّةِ.

٥) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ؓ؛ نَظَرًا إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: (تَبَارَكَ اللَّهُ مَا
أَشَدَّ بِيَاضَهَا، وَالثَّانِيَةُ أَشَدُّ بِيَاضًا مِنْهَا، ثُمَّ كَذَلِكَ: حَتَّى يَلْغَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: خَلَقَ
اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، وَخَلَقَ فَوْقَ السَّابِعَةِ الْمَاءَ، وَخَلَقَ فَوْقَ الْمَاءِ الْعَرْشَ، وَجَعَلَ فَوْقَ
السَّمَاءِ الدُّنْيَا الشَّمْسَ، وَالْقَمَرَ، وَالنُّجُومَ، وَالرُّجُومَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، فِي لَفْظِهِ، وَسَنِدِهِ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٣ ص ١٠١٧) مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ
عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا السَّائِبُ بْنُ عُمَرَ الْمَخْزُونِيُّ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ يَتَّاقي، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عَمْرِو ؓ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنِدُهُ مُنْكَرٌ، فَإِنَّ رَوْحَ بْنَ عُبَادَةَ بْنَ الْعَلَاءِ الْقَيْسِيَّ، لَمْ يَضْبِطْ هَذَا
الْحَدِيثَ^(١)، وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ عِنْدَمَا أَسْنَدَهُ إِلَيْيَهُ بْنَ عَمْرِو، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، بَلْ
هُوَ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، كَمَا سَبَقَ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَمْرَ (ج ٤ ص ٣٨٨).

* ويؤيد ذلك: أن مُسْلِمَ بْنَ يَنَاقِ الْخُزَاعِيَّ، لَمْ يَرِدْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ العَاصِ، شَيئًا^(١)، فَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يُحْتَجُ بِهِ.

* وَتَصْرِيفُهُ بِالسَّمَاعِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ خَطَأً، صَرِيحٌ مِنَ الرُّوَاةِ.

وَمُسْلِمُ بْنُ يَنَاقِ الْخُزَاعِيَّ، هُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ، لَا يَتَحَمَّلُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي عَالَمِ الْغَيْبِ.

قال الحافظ ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج ٨ ص ٣٧): «قليل الحديث».

فَهُوَ: أَثْرٌ مُنْكَرٌ.

* وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيفَةِ» (ج ٣ ص ١٦٥٢)؛ حَدِيثًا، وَاحِدًا^(٢)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، فِي: «حَدَّ الْإِزارِ»، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (٣٠٨٥).

* وَالسَّائِبُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيُّ، «لَا بَأْسَ بِهِ»^(٣)، وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ عَيْرٌ ضَابِطٌ لِهَذَا الْأَثْرِ أَيْضًا.

* وَهَذِهِ الْأَثَارُ: مُخَالِفةٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، فِي أَنَّ الْبَحَارَ خُلِقَتْ كُلُّهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، لِيَتَنْتَفِعَ بِهَا الْخَلْقُ فِي حَيَاتِهِمْ، وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يُخْلِقَ الْبَحْرُ فِي السَّمَاءِ.

قال تعالى: «وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبُ فُرَاتٍ وَهَذَا مِلْحُ أَجَاجٍ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرَّاً خَالِيًّا وَحِجْرًا مَحْجُورًا» [الفرقان: ٥٣].

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٢ ص ٧٥٨)، و«تهذيب الكمال» لل Mizzi (ج ٢٧ ص ٥٥٧)، و«الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي (ج ٨ ص ٣٩٠).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٢ ص ٧٥٨)، و«تهذيب الكمال» لل Mizzi (ج ٢٧ ص ٥٥٨).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ٧١٦).

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مَرَاجِ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرَّخٌ لَا يَبْغِيَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * يَخْرُجُ مِنْهُمَا الْلُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرَّحْمَنُ : ١٩ - ٢١].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الإِنْفِطَارُ : ٦].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿رَبُّكُمُ الَّذِي يُرْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [الإِسْرَاءُ : ٦٦].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الْكَهْفُ : ٧٩].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلصَّيَارَةِ﴾ [الْمَائِدَةُ :

. ٩٦]

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبِسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاحِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النَّحْلُ :

. ١٤]

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يوُسُفُ : ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الْجَاثِيَّةُ : ١٢].

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَاسْأَلُوهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَاتَهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِطُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ : ١٦٣].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَحْرِ: (هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ). ^(١)

* وَقَدْ كَانَتِ الْبِحَارُ مَعْرُوفَةً لِلصَّحَابَةِ، زَمَنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.
* وَقَدْ رَكِبَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْبَحْرَ، وَيَعْرِفُونَ أَنَّ الْبِحَارَ خُلِقَتْ فِي الْأَرْضِ، لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ، أَنَّهُمْ: قَالُوا: هُنَاكَ بَحْرٌ، أَوْ مَاءٌ فِي السَّمَاءِ، وَلَمْ يَنْقُلُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعْنَى الْقَلِيلِ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّعْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَوَضَّعُ بِهِ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ). ^(٢)

هَذَا آخِرُ مَا وَفَقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْجُزْءِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ -
إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحْكُمَ عَنِّي بِهِ وِزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

آخَرَ حَجَةَ أَبْوَ دَاؤِدَ فِي «سُنْنَةِ» (٨٣)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (٦٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبُرَى» (ج ١ ص ٩٣)، وَفِي «الْمُجْتَمِعِ» (ج ٥ ص ٥٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٣٨٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَمَالِكُ فِي «الْمُوَطَّأِ» (١٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٧)، وَابْنُ أَبِي سَيِّدَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦)، وَابْنُ حُرَيْمَةَ فِي «صَحِيجَه» (١١١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيقٌ.

آخَرَ حَجَةَ أَبْوَ دَاؤِدَ فِي «سُنْنَةِ» (٨٣)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (٦٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ» (ج ١ ص ٥٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (٣٨٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيقٌ.

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفَحَةُ

٥

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

١) الْمُقَدَّمَةُ

٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ؛ حَدِيثٍ: «الْبَحْرُ الَّذِي تَحْتَ الْعَرْشِ»، وَهُوَ مُنْكَرٌ فِي الْفَاظِهِ، وَأَسَانِيدِهِ، لَا يُحْتَجُ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....
١٧

